رأي القدس

الاستفتاء الفلسطيني والاصرار عليه

■ من الواضح ان الحوار بين الفصائل وحركات المقاومة الفلسطينية الذي دعا اليه السيد محمود عباس رئيس السلطة لم يعط الثمار المرجوة منه، خاصة بعد ان حدد فترة زمنية لانتهائه، وهدد باللجوء الى الاستفتاء، اذا لم تُقر وثيقة الاسرى.

ولا يختلف اثنان على مدى حراجة الموقف الفلسطيني، وضرورة ايجاد مخارج من الأزمة الحالية الخانقة. ولكن موضع الخلاف هو كيفية تحصين البيت الفلسطيني من انقسامات داخلية، تزيد من التأزم وتدفع باتجاه الحرب الأهلية.

بمعنى آخر، لم تكن الدعوة الى الحوار هدفها نجاحه، وانما توفير الاعذار والذرائع للقفز على نتائج الانتخابات التشريعية الاخيرة التي اتت بحكومة «حماس» الى السلطة، وذلك من خلال الاستفتاء.

فاللافت ان السيد ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية في المنظمة، وأحد المهندسين البارزين لمبادرة جنيف، كان من اكثر المتحمسين للاستفتاء، بل انه أكد ان الرئيس عباس يملك الشرعية الكاملة لاجرائه، وبغض النظر عن نتيجة الحوار. واكد ان الخطوات العملية والقانونية يجري اتخاذها للاعداد له، حتى يطرح على الشارع الفلسطيني في صيغة متكاملة، وفي اقرب وقت ممكن.

حركة المقاومة الاسلامية «حماس» رفضت هذا الاستفتاء لانه يشكل في رأيها التفافا على المجلس التشريعي، ونتائج الانتخابات الاخيرة، وقالت على لسان السيد اسماعيل هنية رئيس الوزراء، ان وثيقة الاسرى التي سيستند اليها جرى الاتفاق عليها من قبل نزلاء معتقل واحد، ولم تتم استشارة اي من النزلاء الآخرين، او قادتهم في السجون والمعتقلات الاخرى.

السيد هنية قال ايضا في خطبة الجمعة التي القاها في احد مساجد قطاع غزة امس ان هناك قضايا استراتيجية لم تتضمنها هذه الوثيقة، ولهذا هي بحاجة الى الكثير من التعديلات قبل اقرارها.

وما يتحدث به السيد هنية ينطوي على الكثير من الصحة، لان الوثيقة لم تقرر بشكل واضح كليا مسألة عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين الى المدن والقرى والنجوع التي طردوا منها قبل وبعد النكبة، ولم تحدد عملياً كيفية اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وازالة جميع المستوطنات الاسرائيلية.

الأمر المؤكد ان الرئيس عباس يريد ان يسحب البساط كليا من تحت اقدام حركة «حماس»، ويعيد ترتيب البيت الفتحاوي على اساس مواجهتها وجعلها العدو المرحلي. وهذا ما يفسر مصالحته المفاجئة مع السيد فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة، واعطاءه كل صلاحيات الاشراف على تنقل السفراء وتعيينهم، وهو الذي كان يعارض هذه الخطوة، ويرفض ان يكون للقدومي اي دور في هذا الخصوص.

ترتيب البيت الفتحاوي مسألة مهمة، لان حركة فتح حركة وطنية حملت مسؤولية النضال الفلسطيني لاكثر من اربعين عاما، وقبل ان تظهر حركة «حماس» الى العلن، ولكن هذا الترتيب يجب ان يتم على اساس برنامج وطني يتكامل مع برنامج «حماس» ولا يتعارض معه. ومسألة اعادة صلاحيات السفراء الى الدائرة السياسية، ودون اي تنسيق او تشاور مع وزارة الخارجية هي سحب المزيد من الصلاحيات من الحكومة الحماسية. فبعد تحويل الاجهزة الاعلامية جميعا الى مكتب الرئاسة، وكذلك الاشراف على الاجهزة الأمنية، ها هي وزارة الخارجية تصبح مثل وزارة الاعلام مفرغة من اي صلاحيات.

في ظل مثل هذه الاجواء لا يمكن اجراء اي استفتاءات. فكيف يستفتى الشارع الفلسطيني على وثيقة ترفضها الدولة العبرية تماما، جملة وتفصيلا، خاصة ان جميع بنودها وردت في قرارات مجلس الأمن الدولي ومبادرة السلام العربية؟

الوضع الفلسطيني في قمة الاحتقان، وما نراه ان الاستفتاء اذا ما جرى العمل به سيضيف فتنة جديدة، وربما يقود الى اقتتال فلسطيني ـ فلسطيني، سواء جاءت نتائجه باعتماد وثيقة الاسرى او رفضها، مضافا الى ذلك انه سيكون موضع تشكيك واتهامات بالتزوير.

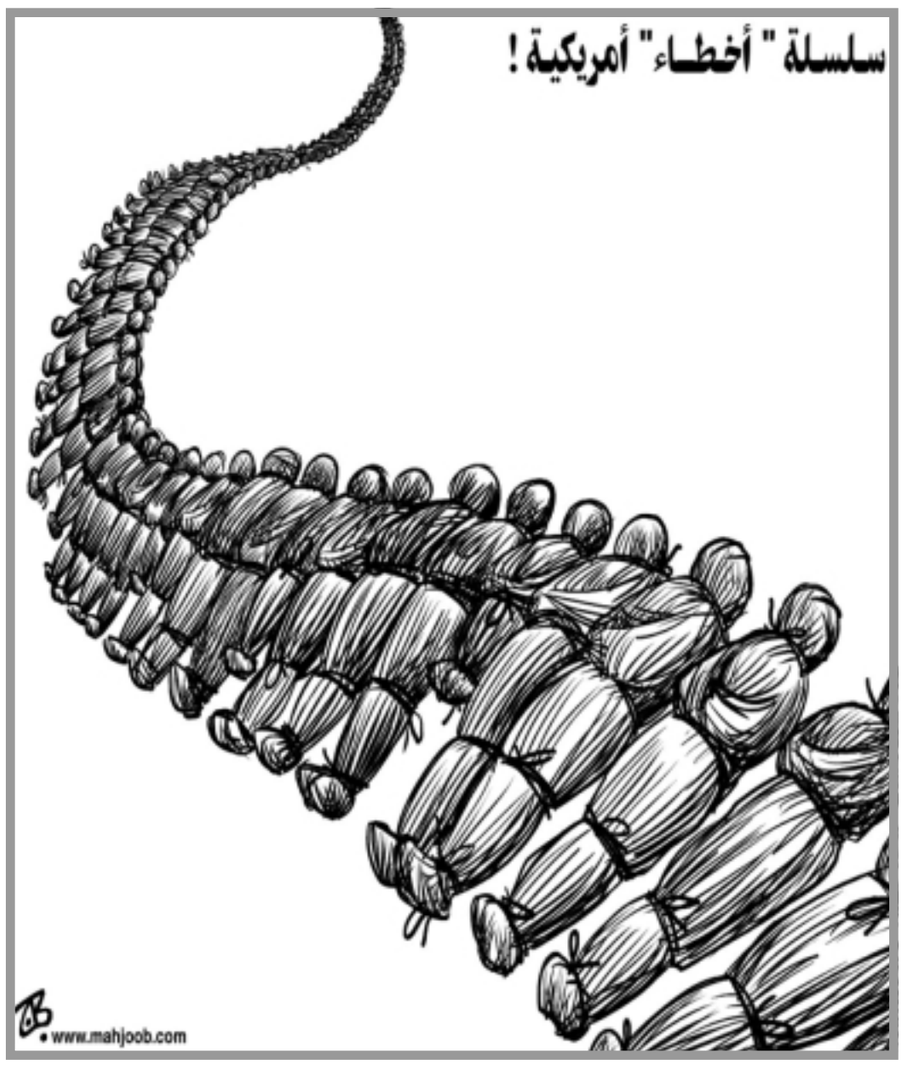

مصر: أهمية فتح ملف التعذيب بانتهاك الأعراض أمام الرأي العام

محمد عبدالحكم دياب *

■ كانت النية معقودة على الكتابة هذا الأسبوع في موضوع قابلية النظام الرسمي العربي للتبعية وخدمة المخططات الخارجية المعادية، لكن تطورات الأحداث في مصر ووصولها إلى درجة هتك أعراض الرجال بعد اغتصاب النساء، جعل الصمت أمام هذه الجريمة جريمة أخرى أبشع وأنكى، لهذا نحينا جانبا ما كنا قد هيأنا النفس له إلى موضوع هتك العرض كوسيلة من وسائل التعذيب النفسي والبدني شديدة الانحطاط.. وقد جاء تطور الأحداث في الشارع المصري ليفرض على قوى التغيير بكافة توجهاتها ومواقفها فتح ملف هتك العرض والتحرش الجنسي، الذي يمارس من قبل أجهزة الأمن.. ولم يعد هذا المسلك المنحط قاصرا على هتك أعراض النساء بل انتقل إلى هتك أعراض الرجال، عقابا على تصديهم ببسالة لـ«عائلة مبارك» ومواليها.. وقد يكون تاريخ جريمة هتك العرض قديما.. شهدته مراحل مختلفة من التاريخ، لكن لم يعرف أنه مورس في السجون ومراكز الشرطة والأمن المصري إلا منذ إثارة قضية «العسكري الأسود»، ودوره عام 1948، ونظرا لحساسية الموضوع اجتماعيا وأخلاقيا طوي ملف «العسكري الأسود» ولم يفتح مرة أخرى، وحسب أدق المعلومات فإن هتك الأعراض والتحرش الجنسي صار وسيلة رئيسية من وسائل التعذيب البدني والنفسي في تسعينات القرن الماضي، عند التعامل مع الجماعات الإسلامية، واستهدفت زوجات وأخوات وأمهات البعض، وانهار عدد منهم وكان يوقع على ما يطلب منه فور أن يرى أمه أو أخته أو زوجته أو إبنته في ذلك الوضع البشع.. وأعطى اتساع استخدام هذا الأسلوب معركة الجماعات مع حسني مبارك طابعا ثأريا أكثر منه سياسيا أو دينيا.

وبقي جرم بهذا الحجم حبيس الصدور وطي الكتمان.. لا يثار من جانب المجني عليهم، رغم أنه كان متداولا على نطاق واسع، في أحاديث المحبوسين والمعتقلين، في تلك الفترة، وما زال عدد من الموجودين في السجون والمعتقلات يحمل ذكريات وعقد شديدة الإيلام من جراء ذلك.. هذا الصمت حمى مقترفيها، فزادوا تماديا في جرمهم، وكان رهانهم على القناعة الراسخة لدى المجني عليهم بعدم البوح بما وقع.. وعلى تصور يرى بأن هذا الجرم البشع محصن ومصان بفعل التقاليد وبخجل الإعلان عنه. وبسبب ما يعكسه من طعن في شخصية المجني عليه، وما يلحقه من عار قد يبقى باقي العمر، واستمر هذا الوضع حتى يوم «الأربعاء الأسود»، في الخامس والعشرين من أيار (مايو) العام الماضي، وفيه نقلت الفضائيات ومصورو الصحف ووكالات الأنباء صور «ذئاب» الأمن والبلطجة وهم يمزقون ملابس وينهشون جسد الصحافية نوال علي في الطريق العام، وعلى مرأى ومسمع من العالم كله، وكان متصورا أن الجريمة ستمر، كما مرت في السابق، لولا وقفة النساء البطولية، اللائي خرجن متضامنات محتجات، في يوم الأربعاء التالي، وذكرى مرور اسبوع على الجرم البشع، وكن متشحات بالسواد ويلبسن الحداد.. على اعتبار أن هذا الانتهاك كان لعرض مصر كلها، ولم يكن لواحدة من بناتها فقط.

إلا أن ما حدث من مكافأة وحماية الضباط والبلطجية الذين اقترفوا ذلك الجرم، زاد من ثورة الرأي العام. وقد كوفئ ضابط «أمن دولة» برتبة عميد، بتعيينه مستشارا سياسيا بسفارة مصرية في عاصمة أوروبية كبرى. مما أبقى جذوة الجريمة مشتعلة في قلوب أصحابها وأنصارهم، فضلا عن أنها نالت اهتمام الرأي العام المحلي والدولي، والأهم كان الإصرار من جانب بعض من وقعوا في براثن «ذئاب» العادلي، وصلابتهم التي صارت مضرب الأمثال، وتحديهم للتقاليد التي كانت تحول بينهم وبين فضح الجناة.. وكان النموذج الأبرز هو عبير العسكري، الصحافية بـ«صوت الأمة» التي رغم ما وقع عليها من غبن، وثمن خاص كان عليها أن تدفعه، وترك خطيبها لها، رغم ذلك فإنها واصلت المقاومة وأصرت على فضح أفعال «الذئاب» التي أطلقها حسني مبارك وولده «الرئيس الموازي» على أحرار مصر وحرائرها، ولم يثنها إسقاط النائب العام للتهمة، ورفض التحقيق فيها، وعادت تشارك بحماسة في مظاهرات تأييد القضاة والدفاع عن حقهم وحق مصر في قضاء مستقل ومنصف.

والجديد هنا يتمثل في تحدي عملية القتل النفسي والمعنوي التي أرادت بها «عائلة مبارك» ترويع الشباب الذي ينزل إلى الشوارع يواجه جحافل الأمن وفرق البلطجة التي تتصدى بوحشية للمتظاهرين، الذين لم يكتفوا بالاعتداء على القضاة، وتمادوا حتى سحلوا المستشار محمود عبد اللطيف حمزة، وامتد جرمهم إلى هتك عرض الشباب، لكسرهم نفسيا وقتلهم معنويا.. لكن واحدا لم يقبل بهذا الاعتداء الدنيء، وتحلى بجرأة وشجاعة مكنته من فضح ممارسات «ذئاب العادلي»، ودخل محمد الشرقاوي التاريخ الوطني المصري كأول شاب رأى أن هذه الجريمة تستوجب الفضح، فهي لا تنقص من قدره بقدر ما تكشف عفن وانحطاط التعامل مع المواطنين، وحكى قصته ونقل تفاصيلها إلى الرأي العام، وطيرتها وكالات الأنباء ونشرتها الصحف. وبثتها الفضائيات. وهذه الجرأة والشجاعة كسرت حاجزا نفسيا ومعنويا كان حائلا بين المجني عليه وحقه في القصاص العادل.

وهذه السطور موجهة للرأي العام، ولقوى التغيير، التي تقبل المنطق والحجة والحق، وليست موجهة إلى «عائلة مبارك» ولا إلى حبيب العادلي، الوزير الأكثر وحشية في تاريخ وزارة الداخلية، وتفوقه على سليم زكي، حكمدار القاهرة في الأربعينات الذي كان يحصد شباب الجامعة برصاص جنوده الغادر، لكنه لم ينتهك عرض إمرأة ولا تحرش برجل، فتوجيه الحديث إلى من فقدوا الرشد والإحساس والضمير والأهلية لا جدوى من ورائه، فما يفعلونه فاقد لأي معيار أخلاقي أو أي مبرر إنساني أو منطق عقلي. ولهذا فإن حديثنا موجه للرأي العام وقوى التغيير، نقول فيه: إن ما تقوم به «عائلة مبارك» وتوجيهاتها المباشرة إلى حبيب العادلي وذئابه يعمق روح الثأر، وينشر أيديولوجية الانتقام، وهذا يحمل خطرا حقيقيا على البلاد والعباد، ومصدره تغييب القانون، ليصبغ لكل قانونه الخاص، بشكل يعطي لأي جماعة الحق في أن تأخذ القانون بيدها، بما قد يدفع بمصر إلى المجهول.. وعلى قوى التغيير أن تجنب المجتمع الوقوع في براثن هذا الخطر، والظرف موات أمامها.. فتناقض موقف السلطة القضائية مع ممارسات وتصرفات «عائلة مبارك» وذئاب العادلي، جعل منهم قوى تقف في مواجهة «الرئيس الموازي» وأبيه، وترفض سحل وهتك عرض النساء والرجال على أيدي «ذئاب» الداخلية. والحل ليس في الثأر أو الانتقام إنما في حشد طاقة الشعب وقوى التغيير للتخلص من حكم «عائلة مبارك»، فالحركة الشعبية الواسعة والثورة الشاملة أصبحت حلا مطلوبا لأزمة مصر الراهنة.

وهتك العرض جريمة لا يجب أن تمر دون طرح سؤالين متعلقين بهذا السلوك الرسمي المشين.. ما سر هذه الطاقة غير المحدودة على الشر؟.. ومن أين جاءت؟ وأين كان هذا المخزون من الغل والعناد؟.. وما سببه؟، وهذان السؤالان لا يمكن الرد عليهما بالمنطق التقليدي، ولا بالخطاب الشائع أن الاستبداد هو السبب، فكم من مستبد غلف استبداده بهالات الأبوة والأخلاق الحميدة، ووقفت حدود استبداده، أو حتى وحشيته عند تخوم من تصورهم أعداءه وأعداء أفكاره ونظامه الذي أقامه، أياً كان موجها ضد فئات وشرائح معينة، وليس ضد الشعب كله، كما هو حادث الآن.. وكثيرا ما تملق مستبدون عواطف العامة ودغدغوها وكسبوا شرعيتهم من مساندتهم، وبنى مستبدون تجارب كبرى لفتت الأنظار، ألم ينقل ستالين الاتحاد السوفييتي، في سنوات قلائل من حالة التخلف والتمزق إلى حالة القوة الأعظم؟ ألم يبن فرانكو أسبانيا وأعاد لها قوتها بعد حرب أهلية طاحنة.. لم يكن مستبدا فقط بل كان حليفا للنازيين في ألمانيا والفاشيين في إيطاليا؟.. ألم يستخدم البعض الدين غطاء للاستبداد.. وألم يكن السادات مثلا واضحا لذلك؟ ولما سقط الغطاء سقط وانتهى أمره، أما حكم «عائلة مبارك» هو الأقرب إلى حكم قطاع الطرق، إذا خاصموا فجروا، وإذا وعدوا أخلفوا، وإذا أؤتمنوا خانوا. وهذا يرتب علينا إعادة قراءة طبيعة هذا الحكم. إنه يعاني نوعا من المرض، لا يعفي المصاب به من المسؤولية ولا يسقطها، إنها حالة اجرام متجاوز لكل الحدود، لا يواجه إلا بسيف الحق والعدل والقانون والشعب.

والوعد الذي قطعه حبيب العادلي على نفسه بفرض «التوريث» بالإرهاب والبطش اللازمين مقابل استمراره في المنصب، وإمكانية ترشيحه رئيسا للوزراء في الفترة الأولى من الوراثة، فهو «وعد من لا يملك لمن لا يستحق». ويرتطم بشجاعة وصلابة وشرف فتيات ونساء وشباب، حملوا على عاتقهم فضح «العائلة» وتعرية «الرئيس الموازي» وملاحقة «ذئاب العادلي» ووضعهم في مواجهة الشعب كله، الذي لن يغفر أو يتسامح في حقه، ووقوع مثل هذه الجرائم على البعض يعني أنها موجهة للجميع، أي ضد كل الشعب، وإن كانت عبير العسكري قد فقدت خطيبها فقد كسبت تقدير واحترام الجميع بلا استثناء، وإن كان محمد الشرقاوي قد تجاوز مشاعره وآلامه وأعلن بشجاعة ما حصل له فقد أضاف إلى الرجولة معنى جديدا، ووجه رسالة واضحة إلى كل من يعنيه الأمر: إذا كان المجرمون أرادوا قتل الشعب معنويا ونفسيا، فإن نماذج محمد الشرقاوي وعبير العسكري وندا القصاص هي التي قتلت هذا الحكم البغيض.. وفتحوا الطريق أمام الشباب لقيادة عملية التغيير المطلوبة والملحة. علينا جميعا أن نساند هؤلاء الأبطال، ونقول لمن أرادوا لهم الموت النفسي والمعنوي لقد تحولوا إلى شهداء أحياء يمشون بيننا ويدخلون بنا مرحلة جديدة من مراحل المقاومة، التي ستكلل بالنصر إن شاء الله. إنهم أبناؤنا ومصدر فخرنا جميعا.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

من يفجر المفخخات في الاسواق المكتظة؟

هيفاء زنكنة *

■ تبث وكالات الانباء بين الحين والآخر خبرا عن تفجير في سوق شعبي مكتظ او في محطة نقل للمسافرين، يؤدي الى استشهاد وجرح العشرات من المدنيين. وغالبا ما يسارع كاتب الخبر الى توجيه الاتهام الفوري اما الى منظمة القاعدة او اي جهة اخرى مؤهلة للوصف بالارهاب تحت شعار محاربة الارهاب العالمي. ويسترسل الكاتب موضحا بان التفجير يستهدف طائفة دون غيرها. وان التفجير ناتج اما عن وجود سيارة مفخخة او انتحاري يفجر نفسه.

ويمر الخبر بدون تدقيق او تمحيص او تحقيق، كما يمر الحادث نفسه. لان الجهات التي يجب ان تقوم بهذه الواجبات من امن واستخبارات واجهزة شرطة اما غير موجودة او عاجزة او لأنها غير مهتمة بحياة المواطنين أساسا. وفي غياب الدولة واجهزة حفظ الامن والقانون وفي حال الفوضى الناتجة عن تجوال قوات الاحتلال وشركات الامن والمرتزقة المحصنين قانونيا في شوارعنا فضلا عن المليشيات المدعومة من قبلها، تتكرر التفجيرات ويتساقط الضحايا ويزداد عدد الارامل واليتامى والخراب الانساني العميق. وتبقى الاسئلة معلقة مغلفة بالتضليل والاكاذيب.

لقد خصصت لتضليل الاحتلال الاعلامي ميزانية تقدر بملايين الدولارات. وتعمل في اجهزته كفاءات تغطي كافة الجوانب الاعلامية وبضمنها الاعلامية النفسية العسكرية، وتلعب دورا حاسما في كيفية صناعة الخبر وتوقيته وتمريره الى الجمهور. انه واحد من اسلحة الاحتلال الاهم في تكريس خطابه، وتأثيره اكبر وأهم من ان ندعه يمر بدون تساؤل على الاقل.

أحد الاسئلة المعلقة بلا جواب وتتطلب التمحيص بعيدا عن التبرير الجاهز هو: لماذا يقع تفجير سيارة مفخخة وسط سوق مكتظ او في محطة ركاب؟

من المعروف ان تفخيخ سيارة او دراجة هوائية او نارية او عربة يجرها حمار عملية سهلة ولا تجلب الانظار. كما ان من السهل تفجيرها عن مبعدة لاستهداف اما الركاب من مسافة بعيدة او عند تحريكها او عند اقتراب الضحايا المستهدفين. وطريقة الدفاع ضد المفخخات هو باقامة حواجز كونكريتية او تقوية المباني والمعسكرات بطرق بناء معينة. ولاننا نتحدث بالتحديد عن تفجير المفخخات في الاسواق والاماكن الشعبية فان من الجلي بان توفير سائق او ما يطلق عليه اسم الانتحاري مختلق تماما. للسائق والانتحاري ضرورة عندما يتم استهداف المواقع العسكرية والمحاطة بالتحصينات الكونكريتية ونقاط التفتيش وغيرها، وخاصة عند اختراق هذه التحصينات لاحداث اكبر عدد ممكن من الخسائر.

الاستهداف المتكرر للاسواق، اذن، يتم بواسطة سيارات مفخخة، تفجر عن مبعدة. وهذه تقنية متوفرة لسلطات الاحتلال بسهولة شديدة. لقد سمعنا الكثير من الشهادات من مختلف انحاء العراق عن سيارات تنفجر بعد تفتيشها في نقطة تفتيش امريكية او انفجارها على مقربة من مراكز مرور او حشد للناس وكان السائق قد طلب منه التوجه الى تلك الاماكن في اوقات محددة من قبل قوات الاحتلال ولم يبق سالما الا لانه ترك السيارة قبل فترة قصيرة من الوقت ولسبب طارئ.

ان كثرة هذه الشهادات وتكرارها من قبل المواطنين على اختلاف انتماءاتهم دفعت الصحافي البريطاني المستقل روبرت فسك الى التحقيق في صحة عدد منها والكتابة عنها باعتبارها اسلوبا تلجأ اليه قوات الاحتلال لاثارة الضغينة والشكوك والرغبة بالانتقام بين الناس فضلا عن تشويه صورة المقاومة ونعتها بالارهاب.

من بين الامثلة المعروفة حادث القاء القبض على عميلي القوات البريطانية الخاصة المتنكرين بالملابس العراقية. وكانا في طور نقل متفجرات خاصة بالتفخيخ وغيره في مدينة البصرة. كذلك، القاء القبض على ضابط امريكي متنكر وهو ينقل المتفجرات في مدينة تكريت. ووجود الحراس الامنيين (وقد رأينا شريط فيديو قتلهم للمدنيين العراقيين في طريق المطار) فضلا عن وجود ما لايقل عن 80 ألف مرتزق ناشط في العراق. هذه ادلة لا يتطرق اليها الشك.

ان علينا الا ننسى بان الاغتيالات وفرق الموت ليست استنباطا عراقيا خاصا. انه اختراع خاص بالادارة الامريكية ومخابراتها وبالتحديد نغروبونتي، المسؤول عن فرق الموت في امريكا اللاتينية، في الثمانينات، والسفير الامريكي السابق في العراق ورئيس السي آي ايه حاليا.

حيث يصف القس الأب ميغيل دي اسكوتو، وزير خارجية نيكاراجوا في الثمانينات، سنوات حكم ريغان الثماني بانها من اكثر الفترات دموية بتاريخ امريكا اللاتينية. حيث ضخت واشنطن المال والسلاح وكل الامدادات لفرق الموت. وكان عدد ضحايا فرق الموت مذهلا. اذ قتل اكثر من 70 ألف شخص في السلفادور، ومئة الف في غواتيمالا، و30 ألف في نيكاراغوا. واختارت واشنطن اطلاق اسم مقاتلي الحرية على فرق الموت المنفذة لجرائم القتل والاغتيالات لصالحها، وخاطبهم ريغان بانهم (اخوتنا، مقاتلو الحرية. نحن مدينون لهم بالمساعدة. انهم، بقيمهم الاخلاقية، يماثلون آباءنا المؤسسين لامريكا). ان ما يجري في العراق، حاليا، باسم ارساء الحرية، لايزيد عن كونه نسخة مرعبة لنفس الجرائم ونفس الخطاب. ولنقرأ سوية الامثلة ادناه.

اعلن المصدر العسكري الامريكي يوم 15/ 4/ 2006 قتل اثنين من المارينز وجرح 22 آخرين في قتال مع (العدو) في الانبار غرب العراق. في اليوم التالي 4/16 انفجرت مفخخة قرب مسجد في المحمودية ادت الى قتل عشرة مدنيين.

اعلنت قوات الاحتلال عن مقتل ثلاثة جنود امريكيين يوم 2006/4/11. بعد يومين في 4/13 انفجرت سيارة مفخخة في سوق مزدحم في الهويدر، شمال بغداد ، على مقربة من حسينية، مما ادى الى استشهاد 13 شخصا.

وفي يوم 2005/11/17، أدت عمليات المقاومة الى قتل سبعة من جنود الاحتلال. بعد يومين أي في 11/19، استشهد 13 مدنيا اثر انفجار مفخخة في سوق مزدحم قرب جسر ديالى.

صباح الاربعاء 2005/11/2، آخر ايام رمضان، نجحت المقاومة في قتل 6 جنود امريكيين بضمنهم اثنين من المارينز واسقاط مروحيتهم السوبر كوبرا. في مساء اليوم نفسه، انفجرت مفخخة في سوق شعبي في المسيب، على مقربة من الحسينية، فاستشهد 23 شخصا وجرح العشرات. وقد تناقلت وكالات الانباء الخبر بسرعة موحية بان الشيعة مستهدفون.

يوم 2005/10/31، نجحت المقاومة في قتل ستة جنود امريكيين، كما نجحت قبله بيومين في قتل الكولونيل ويليام وود، قائد الكتيبة الاولى من فوج المشاة 184، وهو العسكري ذو الرتبة الاعلى الذي يقتل في العراق. فهل من المعقول ان يمر قتله بدون عملية انتقام وترويع للمدنيين وتشويه لدور المقاومة؟ بعد يوم واحد أي في 11/1 انفجرت مفخخة في الحي التجاري في البصرة فاستشهد 15 شخصا وجرح العشرات.

يوم 2005/9/29 نجحت المقاومة في قتل تسعة من جنود الاحتلال من بينهم 2 من النخبة آي المارينز. في اليوم التالي أي 9/30، ادى تفجيرمفخخة في سوق لبيع الخضروات في الحلة الى استشهاد 7 وجرح 42.

في يوم السبت 2005/4/15 قتل اربعة من مارينز الاحتلال في اشتباك مع المقاومة، في الرمادي التي وصفت اعلاميا بانها (حيث السنة العرب الاقلية). يوم الاحد 4/16 انفجرت مفخخة في سوق شعبي مزدحم في المحمودية جنوب بغداد فاستشهد 11 مدنيا وجرح 23. واشار الخبر الى العنف الطائفي المتزايد بين (الاغلبية الشيعة) و(السنة العرب الاقلية).

يوم السبت 2005/2/26 نجحت المقاومة في قتل ثلاثة جنود امريكيين في الحلة.

يوم الاثنين 2/28 فجرت مفخخة وسط السيب على مبعدة 15 ميلا من الحلة فاستشهد العشرات من الابرياء.

هذه الامثلة غيض من فيض. ان تفجير المفخخات في اماكن تجمع المدنيين وعلى مقربة من المساجد، غالبا ما ينفذ في أعقاب نجاح عملية للمقاومة الوطنية ضد قوات الاحتلال بالتحديد وخاصة عندما تنجح في استهداف عدد من جنودهم. ومعظمها يتم خلال يومين من الاعلان عن مقتل او اصابة عدد من جنود الاحتلال. ان معرفتنا بسياسة الاحتلال المبنية على سياسة فرق تسد، ورصدنا لنمط واسلوب وتوقيت تفجير المفخخات وتوقيتها في الامثلة اعلاه، وعددها قليل لضيق المساحة، يبعد عنها احتمال الصدفة تماما. وهي جرائم ابادة تستهدف المدنيين اما انتقاما كما حدث في مجزرتي القائم وحديثة، أو اثارة للفتنة الطائفية والعرقية. ان هذا النمط من الجرائم ليس فريدا من نوعه والأمثلة كثيرة في البلدان المبتلاة بالاحتلال من فيتنام والجزائر وفلسطين الى امريكا اللاتينية. وعدم النظر اليها والتدقيق فيها من هذا المنطلق، في بلادنا، سيوقعنا في مأساة نجاحها.

* كاتبة من العراق

«استفتاء» لتصويب النتائج السياسية لـ «الانتخابات»!

جواد البشيتي

■ كلاهما ما عاد في مقدوره الانتظار أكثر مما انتظر، والصبر أكثر مما صبر.. لقد تظاهر اولمرت بالحرص على بذل مزيد من الجهد، وإنفاق مزيد من الوقت، في سبيل التوصل إلى اتفاق عبر التفاوض مع الفلسطينيين، الذين فشلوا، حتى الآن، بحسب زعمه، في أن يكونوا شريكا لإسرائيل في مفاوضات سياسية تفضي إلى تنفيذ «خريطة الطريق»، فأمهل الفلسطينيين مدة لا تزيد عن تسعة أشهر لإثبات وتأكيد أهليتهم التفاوضية، فإذا انقضت من غير أن يوفّقوا في ذلك شرع ينفذ «خطة الانطواء» التي أعدّها، والتي حاول إظهارها، في واشنطن، على أنها خطة لتنفيذ «مبادئ» من «خريطة الطريق» من غير تفاوض، أو اتفاق، مع الفلسطينيين.

رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس فهم المغزى والمعنى الكامنين في «مهلة اولمرت»، وفي قول الرئيس بوش إن أفكار اولمرت، أي خطته، قد تكون «خطوة مهمة» على الطريق المؤدية إلى السلام، ففي التسعة أشهر لن يحبل الوضع الفلسطيني إلا بكارثة شاملة لا بد من تداركها قبل فوات الأوان.

ومن أجل تداركها، أمهل الرئيس عباس ممثلي القوى والمنظمات الفلسطينية في مؤتمر الحوار الشامل عشرة أيام للتوصل إلى اتفاق يقوم على المبادئ التي تضمنتها «وثيقة الأسرى»، فإذا فشلوا في ذلك، توجّه إلى الشعب، في غضون الأربعين يوما المقبلة، لأخذ رأيه، عبر استفتاء شعبي، في تلك الوثيقة، التي لا تستطيع «حماس»، حركة وحكومة، قبولها وتبنيها من غير أن تغيرّ جلدها السياسي والفكري.

رئيس الوزراء في حكومة «حماس» إسماعيل هنية سعى في أن ينأى بنفسه وبحكومته عن «المؤتمر» و«الوثيقة» بدعوى أن دوره لا يتعدى «الرعاية»، كمثل دور الرئيس عباس. وسعى، أيضا، في إقامة برزخ بين البرنامج السياسي لحكومته، والذي نال ثقة المجلس التشريعي الفلسطيني، بعدما نالت أسسه ومبادئه ثقة غالبية الناخبين الفلسطينيين، وبين «وثيقة الأسرى»، التي تتعارض مع ذلك البرنامج في قضايا أساسية من قبيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ومرجعيته السياسية العليا، وتأكيد أن التفاوض السياسي مع إسرائيل هو من اختصاص وصلاحيات رئاسة السلطة والمنظمة، وقبول ما يحظى بالشرعية الدولية (والفلسطينية والعربية) مرجعية لمفاوضات السلام، والدعوة إلى تركيز المقاومة العسكرية في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ حرب حزيران 1967، مع إعادة تقويم وسائلها وأساليبها بما يجعلها مقاومة عسكرية مجدية سياسيا، وإقامة حكومة فلسطينية ائتلافية على هذا الأساس السياسي الجديد، وأخذ موافقة الشعب، عبر استفتاء شعبي، على كل اتفاق تتمخّض عنه مفاوضات السلام مع إسرائيل، ومنع المنتسبين إلى الأجهزة الأمنية من مزاولة النشاط السياسي والحزبي.

ولكن ما السبب الذي يجعل هنية يميل إلى نبذ فكرة «الاستفتاء الشعبي»؟ السبب يكمن في إدراكه لحقيقة أن «السياسي» في «الدافع الانتخابي» كان ضئيلا، وضئيلا جدا، فغالبية الناخبين الفلسطينيين صوّتت لمصلحة «حماس»، في انتخابات المجلس التشريعي، لأسباب لا يمت معظمها بصلة إلى «الشأن السياسي العام»، فـ«الأسباب اللا سياسية» كانت هي القوة الدافعة للبرنامج السياسي لـ «حماس». وأهمية فكرة «الاستفتاء الشعبي» تكمن في كونها تحيدُ «الشأن السياسي العام»، كما تحددّ في «وثيقة الأسرى»، عن تلك «الأسباب اللا سياسية»، وكأن «الاستفتاء» سيقيم الدليل على أن غالبية الفلسطينيين مع «حماس اللا سياسية» ومع «فتح السياسية». ولو كان الأمر غير ذلك لما وصف المتحدث الرسمي باسم «حماس» تلويح عباس بورقة «الاستفتاء الشعبي» بأنه «محاولة لفرض رؤية معيَّنة وشروطا مسبقة».

إذا أُجري «الاستفتاء»، ونالت فيه «الوثيقة» تأييد الشعب، فهذا معناه أن البرنامج السياسي المتَّفق مع تلك «الوثيقة»، وليس البرنامج السياسي لحكومة «حماس»، هو الذي يريده الشعب. وفي هذه الحال، لا بد للبرنامج السياسي للحكومة الفلسطينية من أن يغدو جزءا من هذا الكل، يتسم بسماته الأساسية والجوهرية.

ولو كان لي أن أدعو «حماس» إلى موقف تقتضيه المصلحة العليا للشعب الفلسطيني لدعوتها إلى الاستمرار في رفض تلبية ما يسمى «شروط ومطالب المجتمع الدولي»، وإلى أن تقف من «الوثيقة» موقفا لا يتعارض مع هذا الرفض، وإلى إعلان تأييدها التام لفكرة «الاستفتاء الشعبي» واحترام نتائجه مهما كانت، فإن من الأهمية بمكان أن يمنح الشعب تفويضا للرئاسة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لعل ذلك يدرأ عن الفلسطينيين وقضيتهم القومية مخاطر «التسعة أشهر»، وأن يعيد «حماس» إلى صفوف المعارضة، فليس بـ«السلطة» وحدها يحيا الفلسطينيون!

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر: مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير: عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).

فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637

email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD

Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN